

	()		
		الحيوان البري ذو الدم الذي ليس بمحرم ولا منفوذ المقاتل ولا ميؤوس منه بوقذ أو نطح أو ترد أو افتراس سبيع أو مرض، والحيوان البحري ليس يحتاج إلى ذكاة، واختلفوا في الحيوان المدمى الذي يكون تارة في البحر وتارة في البر مثل السلحفاة وغيره، واختلفوا في تأثير الذكاة في الأصناف التي نص عليها في آية التحريم وفي تأثير الذكاة فيما لا يحل أكله أعني في تحليل الانتفاع بجلودها وسلب النجاسة عنها.	الحيوان الذي يعمل فيه الذبح
المنخنة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع.	اتفقوا أنه إذا غلب على الظن أنها تعيش أن الذكاة تعمل فيها، واختلفوا إذا غلب على الظن أنها تهلك من ذلك، فقال قوم تعمل الذكاة فيها وهو مذهب	قوله تعالى (إلا ما ذكيتم) (ما روي أن أمة لكعب بن مالك كانت ترعى غنما بسلع فأصيب شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر	اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: (إلا ما ذكيتم) هل هو استثناء متصل فيخرج من الجنس بعض ما يتناوله اللفظ، وهو المنخنة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع على عادة الاستثناء

أبي حنيفة والشافعي والزهري وابن عباس وقال قوم لا تعمل الزكاة فيها.	فسئل رسول الله ﷺ فقال كلوها) أخرجه البخاري ومسلم	المتصل أم هو استثناء منقطع لا تأثير له.
هل تعمل الزكاة في الحيوانات المحرمات الأكل حتى تطهر بذلك جلودهم؟	قال مالك: الزكاة تعمل في السباع وغيرها ما عدا الخنزير، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: الزكاة تعمل في كل حيوان محرم الأكل، فيجوز بيع جميع أجزائه والانتفاع بها ما عدا اللحم.	سبب الخلاف هل جميع أجزاء الحيوان تابعة للحم في الحلية والحرمة أم ليست بتابعة للحم؟
ما دليل موت الحيوان؟	بعضهم اعتبر الحركة وهو مذهب أبي هريرة، وبعضهم اعتبر فيها ثلاث حركات: طرف العين وتحريك الذنب والركض بالرجل، وهو مذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وهو الذي اختاره محمد بن المواز، وبعضهم شرط مع هذه التنفس وهو مذهب ابن حبيب.	قلت: هذه مسألة تترك لعلم الطب حسب تطوره!
زكاة الأم ذكاة لجنينها؟	نعم: به قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إن خرج حيا ذبح وأكل وإن خرج ميتا فهو ميتة.	(حديث أبي سعيد هو قال سألنا رسول الله ﷺ عن البقرة أو الناقة أو الشاة ينحرها أحدنا فنجد جنيها أنأكله أو نلقيه فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه) وخرج مثله الترمذي وأبو داود عن جابر
الجراد وما ليس ذكاته عند مالك أن يقتل	قوله تعالى: (حرمت	وسبب اختلافهم في ميتة الجراد

بذي دم؟	وقال عامة الفقهاء يجوز أكل ميتته وبه قال مطرف.	عليكم الميتة)	هو هل يتناوله اسم الميتة أم لا؟
الذي يتصرف في البر والبحر هل يحتاج إلى ذكاة أم لا؟	غلب قوم فيه حكم البر وغلب آخرون حكم البحر واعتبر آخرون حيث يكون عيشه ومتصرفه منهما غالباً.		
فيم النحر والذبح؟	اتفقوا على أن الذكاة في بهيمة الأنعام نحر وذبح، وأن من سنة الغنم والطير الذبح، وأن من سنة الإبل النحر وأن البقرة يجوز فيها الذبح والنحر.	(قوله عليه الصلاة والسلام ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) (عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال ما فرى الأوداج فكلوا ما لم يكن رض ناب أو نحر ظفر) قوله تعالى: (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة). قوله تعالى: (في الكبش وفديناه بذبح عظيم).	
ما تكون به الذكاة	أجمع العلماء على أن كل ما أنهر الدم وفرى الأوداج من حديد أو صخر أو عود أو قضيب أن التذكية به جائزة، واختلفوا في ثلاثة: في السن والظفر والعظم.	(...) قال يا رسول الله ﷺ إنا ملافو العدو غداً وليس معنا مدى فنذبح بالقصب؟ فقال عليه الصلاة والسلام ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السن والظفر	من الناس من فهم منه أن ذلك لمكان أن هذه الأشياء ليس في طبعها أن تنهر الدم غالباً ومنهم من فهم من ذلك أنه معلل والذين فهموا منه أنه معلل منهم من اعتقد أن النهي في ذلك يدل على فساد المنهي عنه،

		وسأحدثكم عنه، أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة...	ومنهم من اعتقد أنه لا يدل على فساد المنهي عنه، ومنهم من اعتقد أن النهي في ذلك على وجه الكراهة لا على وجه الحظر.
حكم التسمية على الذبيحة	قيل هي فرض على الإطلاق، وقيل بل هي فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان، وقيل بل هي سنة مؤكدة وبالقول الأول قال أهل الظاهر وابن عمر والشعبي وابن سيرين وبالقول الثاني قال مالك وأبو حنيفة والثوري، وبالقول الثالث قال الشافعي وأصحابه وهو مروي عن ابن عباس وأبي هريرة	قوله تعالى: (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) وأما السنة المعارضة لهذه الآية فما رواه مالك عن هشام عن أبيه أنه قال سئل رسول الله ﷺ فقبل يا رسول الله إن ناسا من البادية يأتوننا بلحمان ولا ندرى أسموا الله عليها أم لا فقال رسول الله ﷺ (سموا الله عليها ثم كلوها).	سبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للأثر، فذهب مالك إلى أن الآية ناسخة لهذا الحديث، وتأول أن هذا الحديث كان في أول الإسلام، ولم ير ذلك الشافعي لأن هذا الحديث ظاهره أنه كان بالمدينة وآية التسمية مكية، فذهب الشافعي لمكان هذا مذهب الجمع بأن حمل الأمر بالتسمية على الندب. قلت: الجمع أولى.
فيمن تجوز تذكيتة	الذي اتفق على ذكاته فمن جمع خمسة شروط: الإسلام والذكورية والبلوغ والعقل وترك تضييع الصلاة. وأما الذي اتفق على منع تذكيتة فالمشركون عبدة الأصنام. وأما الذين اختلف فيهم فأصناف كثيرة، لكن المشهور منها عشرة: أهل الكتاب والمجوس	قوله تعالى: (وما ذبح على نصب) وقوله: (وما أهل لغير الله به).	

		والصابئون والمرأة والصبي والمجنون والسكران والذي يضيع الصلاة والسارق والغاصب.	
ذبائح أهل الكتاب	اتفقوا على أنهم إذا لم يكونوا من نصارى بني تغلب ولا مرتدين وذبحوا لأنفسهم وعلى أنهم سمو الله تعالى على ذبيحتهم وكانت الذبيحة مما لم تحرم عليهم في التوراة ولا حرموها هم على أنفسهم أنه يجوز منها ما عدا الشحم واختلفوا في مقابلات هذه الشروط.	قوله تعالى: (كل ذي ظفر) قوله تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وقوله تعالى: (وما أهل لغير الله به).	وسبب الخلاف هل يتناول العرب المنتصرين اسم الذين أوتوا الكتاب كما يتناول ذلك الأمم المختصة بالكتاب وهم بنو إسرائيل والروم أم لا؟ وسبب الاختلاف هل من شرط ذبح المسلم اعتقاد تحليل الذبيحة على الشروط الإسلامية في ذلك أم لا؟ قوله تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) يحتتمل أن يكون مخصصا لقوله تعالى: (وما أهل لغير الله به) ويحتتمل أن يكون قوله تعالى: (وما أهل لغير الله به) مخصصا لقوله تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)
ذبائح المجوس	الجمهور على أنه لا تجوز ذبائحهم لأنهم مشركون وتمسك قوم في إجازتها بعموم قوله عليه الصلاة والسلام.	(... سنوا بهم سنة أهل الكتاب)	
ذبيحة المرأة والصبي	الجمهور على أن ذبائحهما جائزة إلا أبو مصعب	حديث معاذ بن سعيد (... أن جارية لكعب بن	والسبب في اختلافهم نقصان المرأة والصبي، وإنما لم يختلف

الجمهور في المرأة لحديث معاذ ابن سعيد.	مالك كانت ترعى بسلع فأصيبت شاة فأدركتها فذكتها بحجر فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لا بأس بها فكلوها) وهو حديث صحيح.	فكرهها للمرأة.	
--	--	----------------	--

	()		
حكم الصيد	الجمهور على أنه مباح.	لقلوله تعالى: (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) ثم قال: (وإذا حللتهم فاصطادوا).	
ما استوحش من الحيوان المستأنس فلم يقدر على أخذه ولا ذبحه أو نحره هل يجوز صيده؟	قال مالك لا يؤكل إلا أن ينحر من ذلك ما ذكاته النحر، ويذبح ما ذكاته الذبح، أو يفعل به أحدهما إن كان مما يجوز فيه الأمران جميعا، وقال أبو حنيفة والشافعي: إذا لم يقدر على ذكاة البعير الشارد فإنه يقتل كالصيد.	حديث رافع بن خديج وفيه قال: (... فند منها بعير وكان في القوم خيل يسيرة فطلبوه فأعياهم فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه الله تعالى به فقال النبي عليه الصلاة والسلام إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما ند عليكم فاصنعوا به هكذا).	سبب اختلافهم معارضة الأصل في ذلك للخبر وذلك أن الأصل في هذا الباب هو أن الحيوان الإنسي لا يؤكل إلا بالذبح أو النحر، وأن الوحشي يؤكل بالعقر، وأما الخبر المعارض لهذه الأصول فحديث رافع بن خديج.
فيما يكون به الصيد؟	الآلات المحددة اتفقوا عليها كالرماح والسيوف والسهام للنص عليها في الكتاب والسنة، وكذلك بما جرى مجراها ما عدا	قوله تعالى: (تناله أيديكم ورماحكم) وقوله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلبين)	قلت: المقصد هو إراحة الحيوان أيًا كانت الوسيلة.

	السن والظفر والعظم. وأما المثقل فاختلفوا في الصيد به ومنهم من فرق بين ما قتله المعراض أو الحجر بثقله أو بحده إذا خرق جسد الصيد، فأجازه إذا خرق إذا لم يخرق، وبهذا القول قال مشاهير فقهاء الأمصار الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والثوري وغيرهم وهو راجع إلى أنه لا ذكاة إلا بمحدد. حديث عدي بن حاتم وفيه (... أن رسول الله ﷺ قال له إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك وإن أكل الكلب فلا تأكل فلاني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه وإن خالطها كلاب غيرها فلا تأكل فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره). (... ما أصبت بقوسك فسم الله ثم كل وما صدت بكلبك الذي ليس بمعلم وأدرت ذكاته فكل).		
الصيد بالكلب الأسود؟	كرهه قوم منهم الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة، وقال أحمد: ما أعرف أحدا يرخص فيه وأما الجمهور فعلى إجازة صيده إذا كان معلما.	قوله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلبين) (أمره عليه الصلاة والسلام بقتل الكلب الأسود البهيم)	وسبب اختلافهم معارضة القياس على هذا الحديث للعموم قلت: أمر النبي ﷺ بقتل كلب أسود في مناسبة معينة، لا يعني أن نفرق شرعا بين حكم الكلب الأسود وغيره!
أنواع الجوارح المعلمة فيما عدا الكلب	مذهب مالك وأصحابه وبه قال فقهاء الأمصار وهو مروي عن ابن عباس: أن ما قبل التعليم من جميع الجوارح فهو آلة لذكاة	قوله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلبين) (ما روي عن عدي بن حاتم أنه قال: سألت	سبب اختلافهم في هذا الباب قياس سائر الجوارح على الكلاب، وذلك أنه قد يظن أن النص إنما ورد في الكلاب إلا أن يتأول أن لفظة مكلبين

الصيد. وقال قوم: لا اصطياد بجارح ما عدا الكلب، وهو قول مجاهد. واستثنى بعضهم من الطيور الجارحة البازي فقط.	رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل).	مشتقة من كلب الجارح لا من لفظ الكلب.
--	---	---

	()		
حكمها	الظاهرية على أنها واجبة، وذهب الجمهور إلى أنها سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضاً ولا سنة.	(قول النبي عليه الصلاة والسلام كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويهبط عنه الأذى). (وقوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن العقيقة فقال لا أحب العقوق ومن ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده).	قول النبي عليه الصلاة والسلام (كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويهبط عنه الأذى) يقتضي الوجوب، وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن العقيقة فقال لا أحب العقوق ومن ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل يقتضي الندب أو الإباحة.
محلها	جمهور العلماء على أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية.	(حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ علق عن الحسن والحسين كبشا كبشاً وقوله عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان) خرجها أبو داود.	
هل يعق عن الجارية؟	الحسن: لا يعق عن الجارية. والجمهور على أنه يعق عن الذكر والأنثى الصغيرين.	قوله: كل غلام مرتين بعقيقته.	

العدد	مالك: يعق عن الذكر والأنثى بشاة شاة، وقال الشافعي وأبو ثور وأبو داود وأحمد: يعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان .	(منها حديث أم كرز الكعبية خرجته أبو داود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول في العقيقة عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة، والمكافأتان المتماثلتان). (وروي أنه عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا).	وسبب اختلافهم اختلاف الآثار في هذا الباب وحديث الحسن والحسين يقتضي الاستواء بينهما. قلت: الأصل عدم التفريق بين الذكر والأنثى إلا أن يكون للعرف العربي أثر في الحديث الأول.
الوقت	جمهور العلماء على أنه يوم سابع المولود.		
هل يدمى الرأس بدمها؟	منع العلماء ذلك لأنه نسخ في الإسلام، وشذ الحسن وقتادة فقالا: يمس رأس الصبي بقطنة قد غمست في الدم. واستحب كسر عظامها لما كانوا في الجاهلية يقطعونها من المفاصل.	حديث بريدة الأسلمي قال كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح له شاة ولطح رأسه بدمها فلما جاء الإسلام كنا نذبح ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران.	

	()		
الميتة	اتفق العلماء على تحريم ميتة البر واختلفوا في ميتة البحر على ثلاث أقوال: فقال قوم هي حلال بإطلاق، وقال قوم هي حرام بإطلاق، وقال قوم ما طفا من السمك حرام، وما جزر عنه البحر فهو حلال.	(حرمت عليكم الميتة) حديث جابر وفيه: (...أن أصحاب رسول الله ﷺ وجدوا حوتا يسمى العنبر أو دابة قد جزر عنه البحر فأكلوا منه بضعة وعشرين يوما أو شهرا ثم قدموا على رسول الله ﷺ فأخبروه فقال هل معكم من لحمه شيء فأرسلوا منه إلى رسول الله ﷺ فأكله) (عن أبي هريرة أنه سئل عن ماء البحر قال هو الطهور ماؤه الحل ميتته) (عن جابر عن النبي عليه الصلاة والسلام قال ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما طفا فلا تأكلوه)، وهو ضعيف.	تعارض الآثار في هذا الباب ومعارضة عموم الكتاب لبعضها.
الجلالة وهي	اختلفوا في أكلها.	(...) أنه عليه الصلاة	معارضة القياس للأثر. القياس

التي تأكل النجاسة	الشافعي يحرم الجلالة ومالك يكرهها.	والسلام نهى عن لحوم الجلالة وألبانها) خرجته أبو داود عن ابن عمر.	المعارض لهذا فهو أن ما يرد جوف الحيوان ينقلب إلى لحم ذلك الحيوان وسائر أجزائه، فإذا قلنا إن لحم الحيوان حلال وجب أن يكون لما ينقلب من ذلك حكم ما ينقلب إليه.
النجاسة تخالط الحلال	مذهبان: أحدهما من يعتبر في التحريم المخالطة فقط، وإن لم يتغير للطعام لون ولا رائحة ولا طعم من قبل النجاسة التي خالطته، وهو الذي عليه الجمهور، والثاني مذهب من يعتبر في ذلك التغير.	(حديث أبي هريرة وميمونة أنه سئل عليه الصلاة والسلام عن الفأرة تقع في السمن فقال إن كان جامدا فاطرحوها وما حولها وكلوا الباقي وإن كان ذائبا فأريقوه أو لا تقربوه).	اختلافهم في مفهوم الحديث
المحرمات لعينها	الخنزير اتفقوا على تحريم شحمه ولحمه وجلده، واختلفوا في الانتفاع بشعره وفي طهارة جلده مدبوغا وغير مدبوغ، وأما الدم فاتفقوا على تحريم المسفوح منه من الحيوان المذكى، واختلفوا في غير المسفوح منه، وكذلك اختلفوا في دم الحوت.	(حرمت عليكم الميتة والدم) (أو دما مسفوحا)	قوله تعالى: (أو دما مسفوحا): من رد المطلق إلى المقيد اشترط في التحريم السفح، ومن رأى أن المطلق عام والعام أقوى من دليل الخطاب قضى بالمطلق على المقيد وقال يحرم قليل الدم وكثيره.
لحم ذوات الأربع	إلى تحريمها ذهب الشافعي وأشهب	(حديث أبي ثعلبة الخشني أنه قال نهى رسول الله ﷺ	وأما دم الحوت فمعارضة العموم للقياس، أما العموم فقوله تعالى وأما القياس فما يمكن أن يتوهم من كون الدم تابعا في التحريم لميتة الحيوان أعني أن ما حرم ميتته حرم دمه وما حل ميتته حل دمه.
لحم ذوات الأربع	إلى تحريمها ذهب الشافعي وأشهب	(حديث أبي ثعلبة الخشني أنه قال نهى رسول الله ﷺ	من جمع بين حديث أبي ثعلبة والآية حمل الحديث على

وأصحاب مالك وأبو حنيفة، إلا أنهم اختلفوا في المحرمة منها، فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور، وقال الشافعي: لا تؤكل التي تعدو على الناس كالأسد والنمر والذئب، وجمهورهم على أن القرد لا يؤكل وعند الشافعي أيضا أن الكلب حرام لا ينتفع به؛ لأنه فهم من النهي عن سؤره نجاسة عينه.	عن أكل كل ذي ناب). (حديث أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال أكل كل ذي ناب حرام). (قل لا أجد في ما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه ... الآية (روى عبد الرحمن بن عمار قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكلها قال نعم قلت أصيد هي قال نعم قلت فأنت سمعت ذلك من رسول الله ﷺ قال نعم).	الكراهية، ومن رأى أن حديث أبي هريرة يتضمن زيادة على ما الضبع والثعلب محرمان فاستدلوا بعموم لفظ السباع، ومن خصص من ذلك العادية فمضوا لما روى عبد الرحمن بن عمار.
سباع الطير	الجمهور على أنها حلال للآية، وحرّمها قوم.	(حديث ابن عباس أنه قال نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب وكل مخلب من الطير) ذكره أبو داود.
ذوات الخافر الإنسي يعني الخيل والبغال والحمير	جمهور العلماء على تحريم لحوم الحمر الإنسية إلا ما روي عن ابن عباس وعائشة أنهما كانا يبيحانها، وعن مالك أنه كان يكرهها. وأما الخيل	حديث جابر وغيره قال نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل.

	فذهب مالك وأبو حنيفة وجماعة إلى التحريم، وذهب الشافعي وأبو يوسف ومحمد وجماعة إلى إباحتها. عن ابن أبي أوفى قال أصبنا حمرا مع رسول الله ﷺ بخيبر وطبخناها فنأدى منادي رسول الله ﷺ أن أكفثوا القدور بها فيها قال ابن إسحاق فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال إنما نهى عنها لأنها كانت تأكل الجلة.		
الذي تستخبثه النفوس كالخشرات والضفادع والسرطانات والسلحفاة	الشافعي حرمها وأباحها الغير، ومنهم من كرهها فقط.	(ويحرم عليهم الخبائث)	سبب اختلافهم اختلافهم في مفهوم ما ينطلق عليه اسم الخبائث، فمن رأى أنها المحرمات بنص الشرع لم يحرم من ذلك ما تستخبثه النفوس مما لم يرد فيه نص، ومن رأى أن الخبائث هي ما تستخبثه النفوس. قلت: العرف يحكم هنا ولا نص.
الحيوان البحري	أجمعوا على تحليل ما لم يكن منه موافقا بالاسم لحيوان في البر محرم، وقال الليث بن سعد: أما إنسان الماء وخنزير الماء فلا يؤكلان.		هل يتناول لغة أو شرعا اسم الخنزير والإنسان خنزير الماء وإنسانه؟ أي هل هذه الأسماء لغوية أم لا؟ قلت: العبرة ليست بالأسماء! وتصنيف سلالات الحيوان علم يتطور!
النبات الذي هو غذاء	كله حلال إلا الخمر وسائر الأنبذة المتخذة من العصارات التي تتخمر	(عن عائشة أنها قالت سئل رسول الله ﷺ عن البتع وعن نبيذ العسل	تمسك أهل الحجاز بما رواه مالك عن عائشة وأما الكوفيون فإنهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر

قوله تعالى: (سكرًا ورزقا حسنا) وقالوا: لو كان محرم العين لما سماه الله رزقا حسنا وحديث أبي موسى. يرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا وهي مسألة مختلف فيها.	فقال كل شراب أسكر فهو حرام) (عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام) قوله تعالى: (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا) (عن أبي موسى قال بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذ إلى اليمن فقلنا يا رسول الله إن بها شرابين يصنعان من البر والشعير أحدهما يقال له المزروع والآخر يقال له البتبع فما نشرب؟ فقال عليه الصلاة والسلام اشربا ولا تسكرا)	فإنهم اختلفوا في القليل منها الذي لا يسكر، وأجمعوا على أن المسكر منها حرام. وقال جمهور فقهاء الحجاز وجمهور المحدثين: قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام.	
من رأى أن النهي المتقدم الذي نسخ إنما كان نهيا عن الانتباز في هذه الأواني قال يجوز الانتباز في كل شيء، ومن قال إن النهي المتقدم الذي نسخ إنما كان نهيا عن الانتباز مطلقا قال بقي النهي عن الانتباز في هذه الأواني.	مالك عن ابن عمر في الموطأ (أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن الانتباز في الدباء والمزفت) وجاء في حديث جابر عن النبي عليه الصلاة والسلام من طريق شريك عن سالك أنه قال (كنت نهيتكم أن تنبذوا في الدباء والحنتم والنقير والمزفت فانتبذوا ولا أحل مسكرا).	اختلفوا.	الانتباز في جميع الظروف والأواني

اســــتعمال المحرمات في حال الاضطرار	لضرورة التغذي إذا لم يجد شيئا حلالا يتغذى به لا خلاف فيه، وأما لطلب البرء فهو مختلف فيه.	إباحة النبي عليه الصلاة والسلام الحرير لعبد الرحمن بن عوف لمكان حكمة به. (قوله عليه الصلاة والسلام إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها).
مقدار ما يؤكل من الميتة وغيرها	قال مالك: حد ذلك الشبع والتزود منها حتى يجد غيرها، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يأكل منها إلا ما يمسك الرmq.	قوله تعالى: (غير باغ ولا عاد).
هل المباح له الشبع في حال الاضطرار أم ما يمسك الرmq فقط؟		

	()		
حكم النكاح	مندوب إليه وهم الجمهور، وقال أهل الظاهر: هو واجب، وقالت المتأخرة من المالكية: هو في حق بعض الناس واجب، وفي حق بعضهم مندوب إليه، وفي حق بعضهم مباح، وذلك بحسب ما يخاف على نفسه من العنت.	قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وفي قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا فإني مكاثركم الأمم).	اختلافهم هل تحمل صيغة الأمر به على الوجوب أم على الندب أم على الإباحة؟ قلت: حسب حال الشخص.
خطبة النكاح	الجمهور: ليست واجبة، وقال داود هي واجبة.	مروية عن النبي ﷺ.	هل يحمل فعله في ذلك عليه الصلاة والسلام على الوجوب أو على الندب.
الخطبة على الخطبة	قال داود: يفسخ، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يفسخ.	النهي في ذلك ثابت عن النبي ﷺ. (حديث فاطمة بنت قيس جاءت إلى النبي ﷺ فذكرت له أن أبا جهم بن حذيفة ومعاوية بن أبي سفيان خطباها فقال أما أبو	قال ابن رشد: هو إذا ركن بعضهم إلى بعض لا في أول الخطبة بدليل حديث فاطمة.

		جهنم فرجل لا يرفع عصاه عن النساء وأما معاوية فصعلوك لا مال له ولكن انكحي أسامة	
النظر إلى المرأة عند الخطبة	مالك: الوجه والكفان فقط، وأجاز ذلك غيره إلى جميع البدن عدا السواتين، ومنع ذلك قوم على الإطلاق، وأجاز أبو حنيفة النظر إلى القدمين مع الوجه والكفين.	(... انظر إليها) ما قاله كثير من العلماء في قوله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها) أنه الوجه والكفان.	السبب في اختلافهم أنه ورد الأمر بالنظر إليهن مطلقا، وورد بالمع مطلقا، وورد مقيدا أعني بالوجه والكفين. قلت: يرجع إلى العرف هنا.
الإذن في النكاح	اتفقوا: في حق الرجال والثيب من النساء بالألفاظ، وهو في حق الأبكار المستأذنان بالسكوت	ثابت من قوله عليه الصلاة والسلام (الأيمن أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها وإذن صماتها).	
لفظ النكاح	التزويج، واختلفوا في انعقاده بلفظ الهبة أو بلفظ البيع أو بلفظ الصدقة فأجازه قوم، وبه قال مالك وأبو حنيفة. وقال الشافعي: لا ينعقد إلا بلفظ النكاح أو التزويج		هل هو عقد يعتبر فيه مع النية اللفظ الخاص به؟ أم ليس من صحته اعتبار اللفظ؟ قلت: العرف والنية يحكمان هنا.
من المعتبر قبوله في صحة هذا العقد	ضربان: أحدهما يعتبر فيه رضا المتناكحين أنفسهما: أعني الزوج والزوجة إما مع الولي، وإما دونه على مذهب من لا يشترط الولي في رضا المرأة المالكة		

		أمر نفسها، والثاني يعتبر فيه رضا الأولياء فقط.	
هل النكاح من حقوق السيد أم ليس من حقوقه؟		مالك: نعم وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي لا يجبره.	هل يجبر العبد على النكاح سيده والوصي محجوره البالغ أم ليس يجبره؟
سبب اختلافهم معارضة دليل الخطاب في هذا للعموم. واختلفوا في موجب الإيجاب هل هو البكارة أو الصغر، فمن قال الصغر قال لا تجبر البكر البالغ، ومن قال البكارة قال تجبر البكر البالغ ولا تجبر الثيب الصغيرة.	قوله عليه الصلاة والسلام (والثيب تعرب عن نفسها) (الثيب أحق بنفسها من وليها) وروي عنه عليه الصلاة والسلام من قوله (لا تنكح اليتيمة إلا بإذنها) وقوله تستأمر اليتيمة في نفسها خرجه أبو داود والمفهوم منه بدليل الخطاب أن ذات الأب بخلاف اليتيمة.	اتفقوا على اعتبار رضا الثيب البالغ، إلا ما حكى عن الحسن البصري، واختلفوا في البكر البالغ فقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى: للأب فقط أن يجبرها على النكاح، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأبو ثور وجماعة: لا بد من اعتبار رضاها، ووافقهم مالك في البكر المعنسة على أحد القولين عنه.	اعتبار رضا النساء
قلت: "الإيجاب" مخالف لمقاصد النكاح، مبدئيًا	وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عباس المشهور (والبكر تستأمر) يوجب بعمومه استئثار كل بكر.		
الثبوة الشرعية أم الثبوة اللغوية؟	(الثيب أحق بنفسها من وليها)	مالك وأبو حنيفة إلى أنها الثبوة التي تكون بنكاح صحيح أو شبهة نكاح أو ملك، وأنها لا تكون	ما الثبوة؟

		بزنا ولا بغصب، وقال الشافعي كل ثيوبة ترفع الإجماع.	
هل يجبر الصغير على النكاح وكذلك الصغيرة؟	اتفقوا، وجعل أبو حنيفة لها الخيار إذا بلغا إذا كان المجر غير الأب.	ثبت أن رسول الله ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها بنت ست أو سبع وبنى بها وهي بنت تسع بإنكاح أبي بكر أبيها.	قلت: لا بل كانت في السادسة عشرة علي الأقل على التحقيق! فالأحاديث التي تخالف الأصول (وهي حرية التصرف هنا) تضعف متنا.
هل يجوز عقد النكاح على الخيار؟	الجمهور: لا يجوز، وقال أبو ثور يجوز		السبب في اختلافهم تردد النكاح بين البيوع التي لا يجوز فيها الخيار والبيوع التي يجوز فيها الخيار.
تراخي القبول من أحد الطرفين عن العقد	أجاز مالك من ذلك التراخي اليسير، وأجازاه مطلقا أبو حنيفة، ومنعه قوم.	سبب الخلاف هل من شرط الانعقاد وجود القبول من المتعاقدين في وقت واحد معا أم ليس ذلك من شرطه؟	قلت: النكاح لا ينبغي أن يقاس على البيع!
هل الولاية شرط من شروط صحة النكاح؟	مالك: لا يكون النكاح إلا بولي وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة وزفر والشعبي والزهري: إذا عقدت المرأة نكاحها بغير ولي وكان كفؤا جاز. وفرق داود بين البكر والثيب، فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الثيب.	لم تأت آية ولا سنة هي ظاهرة في اشتراط الولاية في النكاح، ومعلوم أنه كان في المدينة من لا ولي له ولم ينقل عنه ﷺ أنه كان يعقد أنكحتهم ولا ينصب لذلك من يعقدها، وأما حديث عائشة فهو حديث مختلف في صحته (والدليل على ذلك أن الزهري لم يكن يشترط الولاية) وليس يجب العمل به. ولكن الذي يغلب على الظن أنه لو	(فلا تعضلوهم أن ينكحوا أزواجهن...) قالوا وهذا خطاب للأولياء ولو لم يكن لهم في الولاية لما نهوا عن العضل وقوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) قالوا وهذا خطاب للأولياء أيضا وما رواه الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (أيما امرأة نكحت بغير

قصد الشارع اشتراط الولاية لبين جنس الأولياء وأصنافهم ومراتبهم. قلت: هذا اعتبار حسن لمقصد السكوت التشريعي هنا.	إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات وإن دخل بها فالمهر لها بها أصاب منها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) خرجه الترمذي وقال فيه حديث حسن. وأما ما احتج به من لم يشترط الولاية من الكتاب والسنة: قوله تعالى (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف)، وقال (أن ينكحن أزواجهن)، وقال (حتى تنكح زوجا غيره) وحديث ابن عباس المتفق على صحته: (الأيمن أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها) وبهذا الحديث احتج داود في الفرق عنده بين الثيب والبكر.		
سبب الخلاف تشبيه هذه الولاية بولاية المال.		الإسلام والبلوغ والذكورة، وأن سوالبها أضداد هذه: أعني الكفر والصغر والأنوثة، واختلفوا في ثلاثة في العبد والفاسق والسفيه.	شرط الولاية
	حديث عمر (لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان). (حديث أم سلمة أن النبي	مالك: من كان أقرب عصبية كان أحق بالولاية ثم السلطان. الشافعي: لا ولاية للابن.	هل ترتيب الولاية من النسب؟

	ﷺ أمر ابنها أن ينكحها (إياه)		
حكم زواج الأبعد مع حضور الأقرب	مالك: إن زوج الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ، وخالف الشافعي.	هل الترتيب حكم شرعي أعني ثابتا بالشرع في الولاية أم ليس بحكم شرعي؟	
غيبة الأب عن ابنته البكر	ذلك راجع إلى بعد المكان وطول الغيبة أو قربها والجهل بمكانه أو العلم به وحاجة البنت إلى النكاح إما لعدم النفقة وإما لما يخاف عليها من عدم الصون. وقيل لا تزوج وهو قول عبد الملك وابن وهب.	بحسب النظر المصلحي الذي انبنى عليه هذا النظر.	
عضل الأولياء	اتفقوا على أنه ليس للولي أن يعضل وليته إذا دعت إلى كفاء وبصداق مثلها وأنها ترفع أمرها إلى السلطان فيزوجها ما عدا الأب، فإنه اختلف فيه المذهب.		
الكفاءة بالدين؟	اتفقوا على أن الدين معتبر في ذلك		
في النسب هل هو من الكفاءة أم لا؟	مالك: يجوز نكاح الموالي من العرب. وقال سفیان الثوري وأحمد: لا تزوج العربية من مولى. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا	السبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام تنكح المرأة لدينها وجمالها ومالها وحسبها.	قوله تعالى: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) قوله عليه الصلاة والسلام

	تزوج قرشية إلا من قرشي ولا عربية إلا من عربي.	(تنكح المرأة لدينها وجمالها ومالها وحسبها فاطفر بذات الدين تربت يمينك)	قلت: هذه «الكفاءة» اعتبارات عرف ليس من الدين في شيء!
الحرية ومهر المثل؟	الحرية: لم يختلف المذهب أنها من الكفاءة لكون السنة الثابتة لتخيير الأمة إذا عتقت، وأما مهر المثل فإن مالكا والشافعي يريان أنه ليس من الكفاءة، وأن للأب أن ينكح ابنته بأقل من صداق المثل أعني البكر، وأن الثيب الرشيدة إذا رضيت به لم يكن للأولياء مقال، وقال أبو حنيفة مهر المثل من الكفاءة.		
للولي أن ينكح وليته من نفسه؟	منع ذلك الشافعي قياسا على الحاكم والشاهد أعني أنه لا يحكم لنفسه ولا يشهد لنفسه، وأجاز ذلك مالك.	روي من أنه عليه الصلاة والسلام تزوج أم سلمة بغير ولي لأن ابنها كان صغيرا، وما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام أعتق صفية فجعل صداقها عتقها.	الأصل عند الشافعي في أنكحة النبي ﷺ أنها على الخصوص. قلت: لا يجوز إلا برضاها.
هل الشهود شرط أم الإعلان؟	قال أبو ثور وجماعة: ليس الشهود من شرط النكاح، وفعل ذلك الحسن بن علي، إذ روي عنه أنه تزوج بغير شهادة ثم أعلن النكاح.		
الشهادة: هل هي شرط تمام أو شرط صحة؟	اختلفوا إذا أشهد شاهدين ووصيا بالكتمان، هل هو سر أو ليس بسر؟ فقال مالك:	روي عن ابن عباس: (لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد)	سبب اختلافهم هل الشهادة في ذلك حكم شرعي أم أن المقصود منها سد ذريعة الاختلاف أو الإنكار؟

	هو سر؟ ويفسخ، وقال أبو حنيفة والشافعي: ليس بسر.	قول النبي عليه الصلاة والسلام: (أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف) خرجه أبو داود.
حكم الصداق	اتفقوا على أنه شرط من شروط الصحة.	(وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله تعالى: (فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن)
قدر الصداق	ليس لأكثره حد، واختلفوا في أقله فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وفقهاء المدينة من التابعين: ليس لأقله حد، وقالت طائفة: بوجوب تحديد أقله وهؤلاء اختلفوا.	(حديث سهل بن سعد الساعدي المتفق على صحته وفيه: قال رسول الله ﷺ هل معك من شيء تصدقها إياه؟ فقال ما عندي إلا إزاري، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فالتمس شيئا، فقال لا أجد شيئا، فقال عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد، فالتمس فلم يجد شيئا، فقال رسول الله ﷺ: هل معك شيء من القرآن؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أنكحتكها بما معك من القرآن).
		خاتم الحديد دليل على أنه لا قدر لأقله، ولكن الذين التمسوا أصلا يقيسون عليه الصداق لم يجدوا شيئا أقرب شبهها به من نصاب القطع (!!)) فقالوا عضو مستباح بهال وكذلك في الوطاء فاختلفوا في ذلك بحسب اختلافهم في نصاب السرقة فقال مالك: ربع دينار وقال أبو حنيفة: عشرة دراهم لأنه النصاب في السرقة عنده وقال ابن شبرمة: خمسة دراهم لأنه النصاب عنده أيضا في السرقة.
		قلت: هذا من أعجب ما قرأت، أن يقاس الصداق على نصاب القطع لا شتراك «العضو المستباح بهال». ما هذا؟!

	الترمذي: (... أن امرأة تزوجت على نعلين فقال لها رسول الله ﷺ أرضيت من نفسك ومالك بنعلين فقالت نعم فجوز نكاحها)، وقال حديث حسن صحيح.		
النكاح على الإجارة	قول بالإجازة، وقول بالمنع، وقول بالكراهة.	(إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج) الآية.	سبب اختلافهم: هل شرع من قبلنا لازم لنا حتى يدل الدليل على ارتفاعه أم الأمر بالعكس؟
تأجيل الصداق	قوم لم يميزوه أصلا، وقوم أجازوه واستحبوا أن يقدم شيئا منه إذا أراد الدخول، وهو مذهب مالك. واتفق العلماء على أن الصداق يجب كله بالدخول أو الموت.	قوله تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا) الآية.	سبب اختلافهم هل يشبهه النكاح البيع في التأجيل أو لا يشبهه؟ فمن قال يشبهه لم يجز التأجيل لموت أو فراق، ومن قال لا يشبهه أجاز ذلك ومن منع التأجيل فلكونه عبادة.
هل من شرط وجوبه مع الدخول المسيس أم ليس ذلك من شرطه؟	قال مالك والشافعي وداود: لا يجب بإرخاء الستور إلا نصف المهر ما لم يكن المسيس، وقال أبو حنيفة: يجب المهر بالخلوة نفسها.	قوله تعالى: (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض) وقال تعالى: (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)	سبب اختلافهم في ذلك معارضة حكم الصحابة في ذلك لظاهر الكتاب، والأحكام الواردة في ذلك عن الصحابة أن من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب عليه الصداق لم يختلف عليهم في ذلك فيما حكموا.
حكم إذا اختلفا في المسيس	مالك: القول قولها، وقيل: إن كانت بكرا نظر إليها النساء، وقال الشافعي		

	وأهل الظاهر: القول قوله.		
موجب التشطير	اختلفوا، ومذهب أهل الظاهر أن كل طلاق قبل البناء فواجب أن يكون فيه التنصيف سواء كان من سببها أو سببه، وأن ما كان فسحا ولم يكن طلاقاً فلا تنصيف فيه.	قال تعالى: (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)	وسبب الخلاف هل هذه السنة معقولة المعنى أم ليست بمعقولة؟ فمن قال إنها معقولة المعنى أوجب لها نصف الصداق عوضاً، وإذا كان الطلاق من سببها لم يكن لها شيء لأنها أسقطت ما كان لها.
هل للأب أن يعفو عن نصف الصداق؟	قال مالك: ذلك له، وقال أبو حنيفة والشافعي: ليس ذلك له.	قوله تعالى: (إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح).	وسبب اختلافهم لفظة يعفو فإنها تقال في كلام العرب مرة بمعنى يسقط ومرة بمعنى يهب، وفي قوله: (الذي بيده عقدة النكاح) على من يعود هذا الضمير؟ هل على الولي أو على الزوج؟ فمن قال على الزوج جعل يعفو بمعنى يهب، ومن قال على الولي جعل يعفو بمعنى يسقط.
نكاح التفويض (النكاح دون صداق)	أجمعوا على أن نكاح التفويض جائز.	لقوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة).	
إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول بها	مالك والأوزاعي: ليس لها صداق ولها المتعة والميراث، أبو حنيفة: لها صداق المثل والميراث، وبه قال أحمد وداود، وعن الشافعي القولان.	(ما روي عن ابن مسعود أنه سئل عن هذه المسألة فقال: أقول فيها برأبي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني، أرى لها صداق امرأة من نسائها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث، فقام معقل بن يسار الأشجعي فقال: أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول	سبب اختلافهم معارضة القياس للأثر. فالقياس المعارض هو أن الصداق عوض فلما لم يقبض المعوض لم يجب العوض قياساً على البيع. قلت: بل الآثار تدل على أن الصداق ليس (عوضاً) عن شيء، وإنما له أهداف إنسانية واجتماعية أخرى.

	الله ﷻ في بروع بننت واشق) خرجہ أبو داود والنسائي والترمذي وصححه.		
سبب اختلافهم هل حكم النكاح في ذلك حكم البيع أم ليس كذلك؟ قلت: لا يقاس النكاح على البيع!		قال أبو حنيفة: العقد صحيح إذا وقع فيه مهر المثل، وعن مالك في ذلك روايتان إحداهما: فساد العقد وفسخه قبل الدخول وبعده، وهو قول أبي عبيد، والثانية أنه إن دخل ثبت ولها صداق المثل.	الأصدقة الفاصلة (إذا كان الصداق خمرا أو خنزيراً...)
		الجمهور: النكاح ثابت، واختلفوا هل ترجع عليه بالقيمة أو بالمثل أو بمهر المثل؟	الصداق يستحق ويوجد به عيب
ومبنى الخلاف هل المماثلة في المنصب فقط أو في المنصب والمال والجمال. قلت: يرجع في ذلك لعرف طبقتها في مجتمعها إن كان للطبقة أهمية على أي حال.		مالك: يعتبر جماعها ومنصبها وماله، وقال الشافعي: يعتبر بنساء عصبتها فقط، وقال أبو حنيفة: يعتبر في ذلك نساء قرباتها من العصبة وغيرهم.	ما الذي يعتبر به مهر المثل؟
		الجمهور: القول قول المرأة، وبه قال الشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور. وقال مالك: القول قولها قبل الدخول والقول قوله بعد الدخول، وقال بعض أصحابه: إنما قال ذلك	إذا اختلفا في القبض فقالت الزوجة لم أقبض وقال الزوج قد قبضت

		مالك لأن العرف بالمدينة كان عندهم أن لا يدخل الزوج حتى يدفع الصداق، فإن كان بلد ليس فيه هذا العرف كان القول قولها أبدا.	
		كل امرأة تحل في الشرع بوجهين إما بنكاح أو بملك يمين، والموانع الشرعية مؤبدة أو مؤقتة: المؤبدة المتفق عليها ثلاث: نسب وصهر ورضاع، واختلف في الزنا واللعان. والغير مؤبدة تنقسم إلى تسعة: العدد والجمع والرق والكفر والإحرام والمرض والعدة والتطليق ثلاثا والزوجية.	محل العقد
	قوله تعالى: (حرمت عليكم ...) إلى آخر الآية	اتفقوا على أن النساء اللائي يحرم من قبل النسب السبع المذكورات في القرآن، واتفقوا على أن الأم ههنا اسم لكل أنثى لها عليك ولادة.	مانع النسب
هل قوله تعالى: (اللاتي في حجوركم) وصف له تأثير في الحرمة أو ليس له تأثير؟	(ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء) (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم)	زوجات الآباء وزوجات الأبناء وأمهات النساء وبنات الزوجات، واختلفوا في موضعين أحدهما: هل من شرطها	المحرمات بالمصاهرة

ومن الحجة للجمهور ما روى المثنى عن عمرو بن شعيب.	(وأمهات نسائكم) (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) (ما روى المثنى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل فلا تحل له أمها).	أن تكون في حجر الزوج؟ والثانية هل تحرم بالمباشرة للام باللذة أو بالوطء؟	
سبب الخلاف الاشتراك في اسم النكاح، أعني في دلالة على المعنى الشرعي واللغوي.		الشافعي: الزنا بالمرأة لا يحرم نكاح أمها ولا ابنتها ولا نكاح أبي الزاني لها ولا ابنه، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي: يحرم الزنا ما يحرم النكاح، وأما مالك ففي الموطأ عنه مثل قول الشافعي أنه لا يحرم، وروى عنه ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة.	هل يوجب الزنا في هذا التحريم ما يوجب النكاح؟
		واتفقوا على أن الرضاع بالجملة يحرم منه ما يحرم منه النسب.	مانع الرضاع
السبب في اختلافهم في هذه المسألة معارضة عموم الكتاب للأحاديث الواردة في التحديد ومعارضة الأحاديث في ذلك	(وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) الآية. حديث عائشة وما في	عدم التحديد وهو مذهب مالك وأصحابه، وروى عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وهؤلاء يحرم عندهم أي	مقدار المحرم من اللبن

	قدر كان، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي. وقالت طائفة: بتحديد القدر المحرم وهؤلاء انقسموا إلى ثلاث فرق. فقالت طائفة لا تحرم المصاة ولا المصتان وتحرم الثلاث رضعات فيما فوقها، وبه قال أبو عبيد وأبو ثور، وقالت طائفة المحرم خمس رضعات، وبه قال الشافعي، وقالت طائفة: عشر رضعات.	معناه أنه قال عليه الصلاة والسلام (لا تحرم المصاة ولا المصتان...) حديث سهلة في سالم أنه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: (أرضعيه خمس رضعات) حديث عائشة (كان فيما نزل من القرآن: عشر رضعات معلومات).	بعضها بعضا. فمن رجح ظاهر القرآن على هذه الأحاديث قال تحرم المصاة والمصتان ومن جعل الأحاديث مفسرة للآية وجمع بينها وبين الآية.
السن	اتفقوا على أن الرضاع يحرم في الحولين، واختلفوا في رضاع الكبير. مالك وأبو حنيفة والشافعي وكافة الفقهاء: لا يحرم رضاع الكبير، وذهب داود وأهل الظاهر إلى أنه يحرم وهو مذهب عائشة	حديث سالم.	سبب اختلافهم تعارض الآثار قلت: حديث سالم حالة خاصة بالنبي وبالتبني، ولا يعمم.
هل من شرط اللبن المحرم ألا يخالط غيره؟	لا تقع الحرمة لو خالط غيره، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه. وقال الشافعي وابن حبيب ومطرف وابن الماجشون من أصحاب مالك: تقع به الحرمة.		سبب اختلافهم هل يبقى للبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره، أم لا يبقى به حكمها، كالحال في النجاسة إذا خالطت الحلال الطاهر؟
هل يصير الرجل الذي له اللبن أعني زوج المرأة أبا للمرضع	مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والأوزاعي والثوري: لبن الفحل يحرم، وقالت	حديث عائشة قالت: (جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن علي بعد أن أنزل الحجاب فأبيت أن أذن له، وسألت رسول الله ﷺ	سبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب لحديث عائشة المشهور.

(مسألة لبن الفحل)؟	طائفة: لا يحرم لبن الفحل. وبالأول قال علي وابن عباس، والثاني قالت عائشة وابن الزبير وابن عمر.	فقال: إنه عمك فأذني له، فقلت يا رسول الله: إنها أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فقال: إنه عمك فليج عليك) خرجه البخاري ومسلم ومالك.
الشهادة على الرضاع	قالوا: لا تقبل فيه إلا شهادة امرأتين، وقوم قالوا: لا تقبل فيه إلا شهادة أربع، وبه قال الشافعي وعطاء، وقوم قالوا: تقبل فيه شهادة امرأة واحدة.	حديث عقبة بن الحارث: (قال يا رسول الله إني تزوجت امرأة فأنت امرأة فقال قد أرضعتكما. فقال رسول الله ﷺ كيف وقد قيل؟ دعها عنك). السبب في اختلافهم: أما بين الأربع والاثنتين فاختلافهم في شهادة النساء هل عدل كل رجل هو امرأتان فيما ليس يمكن فيه شهادة الرجل أو يكفي في ذلك امرأتان، وأما اختلافهم في قبول شهادة المرأة الواحدة فالإجماع منعقد على أنه لا يقضى بشهادة واحدة، وحمل بعضهم هذا الحديث على النذب.
صفة المرضعة	اتفقوا على أنه يحرم لبن كل امرأة واليائسة من الحيض والتي ليس لها زوج وغير الحامل، واختلفوا في لبن الميتة.	سبب الخلاف: هل يتناول لبن الميتة العموم أم لا يتناولها؟
قلت: إجماع من؟! ثم كيف يخالف الإجماع الحديث؟ مجموع النصوص يشير إلى أن أمور الشهادات جميعاً ترجع للقاضي وتدور مع ظروف القضية والمجتمع. والأمر يحتاج إلى بحث مستقل.		

زواج الزانية	أجاز هذا الجمهور ومنعها قوم.	(والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين). (... أن رجلاً قال للنبي ﷺ في زوجته أنها لا تريد لامس فقال له النبي عليه الصلاة والسلام طلقها فقال له إني أحبها فقال له فأمسكها).	هل خرج مخرج الدم أو مخرج التحريم؟ وهل الإشارة في قوله وحرّم ذلك على المؤمنين إلى الزنا أو إلى النكاح؟
مانع العدد	اتفق المسلمون على جواز نكاح أربعة من النساء معاً، وذلك للأحرار من الرجال. واختلفوا في موضعين: في العبد وفيما فوق الأربع. أما العبد فقال مالك في المشهور عنه: يجوز أن ينكح أربعاً، وبه قال أهل الظاهر، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز له الجمع إلا بين اثنتين فقط.		سبب اختلافهم هل العبودية لها تأثير في إسقاط هذا العدد كما لها تأثير في إسقاط نصف الحد الواجب على الحر في الزنا؟
ما فوق الأربع؟	الجمهور على أنه لا تجوز الخامسة، وقالت فرقة: يجوز تسع ويشبه أن يكون من أجاز التسع ذهب مذهب الجمع في الآية المذكورة أعني جمع الأعداد في قوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع).	روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لغيلان لما أسلم وتحتة عشر نسوة (أمسك أربعاً).	قلت: الرأي الذي جمع الأعداد أشبه ما يكون بالطرفة لا الرأي!

لا يجمع بين الأختين	اتفقوا على أنه لا يجمع بين الأختين بعقد نكاح واختلفوا في الجمع بينهما بملك اليمين.	لقوله تعالى: (وأن تجمعوا بين الأختين).
الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها	اتفقوا على التحريم. وقال قوم: المراد كل امرأتين بينهما رحم، وقال قوم: إنما يحرم الجمع بين كل امرأتين لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى لم يحز لهما أن يتناكحا.	تواتر عنه عليه الصلاة والسلام من أنه قال: (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها)
موانع الرق	اتفقوا على أنه يجوز للعبد أن ينكح الأمة، وللحر أن تنكح العبد إذا رضيت بذلك. واختلفوا في نكاح الحر الأمة فقال قوم: يجوز بإطلاق، وهو المشهور من مذهب ابن القاسم، وقال قوم لا يجوز إلا بشرطين: عدم الطول وخوف العنت، وهو المشهور من مذهب مالك، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي.	قوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح الآية). وقوله: (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين الآية).
مانع الكفر	اتفقوا على أنه لا يجوز للمسلم أن ينكح الوثنية، واختلفوا في نكاحها بالملك، واتفقوا على أنه يجوز أن ينكح الكتابية	قوله تعالى: (ولا تمسكوا بعصم الكوافر).
		والسبب في اختلافهم في نكاح الوثنيات بملك اليمين معارضة عموم قوله تعالى: (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) وعموم قوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركات)

		الحررة، إلا ما روي في ذلك عن ابن عمر.	حتى يؤمن) لعموم قوله: (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيانكم)، وظاهر هذا يقتضي العموم سواء كانت مشركة أو كتابية.
المتزوجة هل يهدم السبي نكاحها؟	إن سبياً معاً أعني الزوج والزوجة لم يفسخ نكاحهما، وإن سبي أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح، وبه قال أبو حنيفة لأن المؤثر عنده في الإحلال هو اختلاف الدار بهما لا الرق. وقال قوم: بل السبي يهدم النكاح، وبه قال الشافعي. مالك: السبي لا يهدم النكاح أصلاً.	والسبب في اختلافهم هل يهدم أو لا يهدم هو تردد المسترققات اللاتي أمن من القتل بين نساء الذميين أهل العهد وبين الكافرات اللاتي لا أزواج لهن.	قلت: كل هذا تاريخ مضى، والشارع متشوف للحرية، ولا نص على (الاستعباد)، والآية صريحة: (فَأَمَّا مَن بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ).
نكاح المحرم	مالك والشافعي والليث والأوزاعي وأحمد: لا ينكح المحرم ولا ينكح، فإن فعل فالنكاح باطل، وهو قول عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت. وقال أبو حنيفة: لا بأس بذلك.	حديث ابن عباس (أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم) وهو حديث ثابت النقل خرجه أهل الصحيح.	من رجح هذه الأحاديث على حديث ابن عباس قال لا ينكح المحرم ولا ينكح، ومن رجح حديث ابن عباس أو جمع بينه وبين حديث عثمان بن عفان بأن حمل النهي الوارد في ذلك على الكراهية قال ينكح وينكح.
نكاح المريض	قال أبو حنيفة والشافعي: يجوز، وقال مالك في المشهور عنه: إنه لا يجوز.		سبب اختلافهم تردد النكاح بين البيع وبين الهبة وذلك أنه لا تجوز هبة المريض إلا من الثلث ويجوز بيعه، وسبب آخر وهو هل يتهم على إضرار الورثة بإدخال وارث زائد أو لا يتهم؟

قال ابن رشد: ووجه عمل الفاضل العالم في ذلك أن ينظر إلى شواهد الحال، فإن دلت الدلائل على أنه قصد بالنكاح خيراً لا يمنع النكاح، وإن دلت على أنه قصد الإضرار بورثته منع من ذلك، كما في أشياء كثيرة من الصنائع يعرض فيها للصناع الشيء وضده قلت: هكذا ينظر القاضي وهو الحكمة والصواب هنا!			
وسبب اختلافهم هل قول صاحب حجة أم ليس بحجة؟	روي أن عمر بن الخطاب فرق بين طليحة الأسدية وبين زوجها راشدا الثقفي لما تزوجها في العدة من زوج ثان وقال أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبداً قال سعيد ولها مهرها بما استحل منها.	اتفقوا على أن النكاح لا يجوز في العدة. واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها ودخل بها. فقال مالك والأوزاعي والليث: يفرق بينهما ولا تحل له أبداً، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري: يفرق بينهما وإذا انقضت العدة بينهما فلا بأس في تزويجه إياها مرة ثانية.	مانع العدة
قلت: كل هذا تاريخ مضى، والشارع متشوف للحرية، ولا		وأجمعوا على أنه لا توطأ حامل مسيبة حتى تضع	حامل مسيبة

لنص على (الاستعباد)، والآية صريحة: (فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً).		لتواتر الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ	
قلت: للمفسرين رأي في الإبقاء على النكاح الذي كان قبل الإسلام بناء على (إلا ما قد سلف)، ذكره ابن عاشور مثلاً في (التحرير والتنوير).		مالك: يختار منهن أربعاً ومن الأختين واحدة أيتها شاء، وبه قال الشافعي وأحمد وداود. وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى: يختار الأوائل منهن في العقد.	إذا أسلم الكافر وعنده أكثر من أربع نسوة أو أسلم وعنده أختان.
قلت: لابن القيم تفصيل أجود فيه تسعة آراء رجح فيه الرأي الذي يجعل عقد النكاح عقداً جائزاً ولها أن تفارقه وتنكح زوجاً غيره، ونقل آثاراً تؤيده عن عمر وعلي، وهو مذهب داود الظاهري وابن تيمية. والمؤكد أن المسألة ليس فيها إجماع.	(حديث صفوان بن أمية وذلك أن زوجه عاتكة ابنة الوليد بن المغيرة أسلمت قبله ثم أسلم هو فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه)	إن أسلم في عدتها كان أحق بها وإن أسلم هو وهي كتابية فنكاحها ثابت.	أسلمت المرأة قبله
سبب اختلافهم شيان: أحدهما هل قول الصاحب حجة؟ والآخر قياس النكاح في ذلك على البيع.	قال عمر بن الخطاب: أيها رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فلها صداقها كاملاً وذلك غرم لزوجها على وليها.	مالك والشافعي وأصحابهما: العيوب توجب الخيار في الرد أو الإمساك، وقال أهل الظاهر: لا.	هل يرد النكاح بالعيوب أو لا؟
قلت: حسب عرف المجتمع.		اتفق مالك والشافعي على أن الرد يكون من أربعة عيوب: الجنون والجذام والبرص وداء الفرج الذي يمنع الوطء، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا ترد المرأة في النكاح إلا بعيبين فقط	في أي العيوب يرد بها

		القرن والرتق.	
		الشافعي: تخير إذا لم يدخل بها وبه قال مالك. أبو حنيفة: هي غريم من الغرماء لا يفرق بينهما ولها أن تمنع نفسها حتى يعطيها المهر.	الإعسار بالصداد
سبب اختلافهم تشبيه الضرر الواقع من ذلك بالضرر الواقع من العنة؛ لأن الجمهور على القول بالتطليق على العنين حتى لقد قال ابن المنذر إنه إجماع.		مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وجماعة: يفرق بينهما، وهو مروي عن أبي هريرة وسعيد بن المسيب. وقال أبو حنيفة والثوري لا يفرق بينهما، وبه قال أهل الظاهر	الإعسار بالنفقة
قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم معارضة استصحاب الحال الذي يوجب أن لا تنحل عصمة إلا بموت أو طلاق للقياس وهو تشبيه الضرر اللاحق لها من غيبته بالإيلاء والعنة.	قلت: هذه آراء شديدة وعجيبة! وليس على أي من ذلك دليل. وأما القياس على الإيلاء فيقتضي أربعة أشهر لا أربع سنين! ثم ماذا عن حقها في خلعه أو تطليقه؟	مالك: يضرب لامرأته أجل أربع سنين من يوم ترفع أمرها إلى الحاكم فإذا انتهت اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا وحلت، وأما ماله فلا يورث حتى يأتي عليه من الزمان ما يعلم أن المفقود لا يعيش إلى مثله غالبا فقليل سبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة فيمن غاب وهو دون هذه الأسنان، وروي هذا القول عن عمر بن الخطاب وهو مروي أيضا عن عثمان وبه قال الليث. وقال الشافعي	المفقود الذي تجهل حياته أو موته

		وأبو حنيفة والثوري: لا تحل امرأة المفقود حتى يصبح موته، وقولهم مروى عن علي وابن مسعود.	
		حكمه عندهم حكم الأسير لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله حتى يصبح موته، ما خلا أشهب فإنه حكم له بحكم المفقود في أرض المسلمين.	المفقود في بلاد الحرب
اختلاف النقل فإنه روي عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود، وروي عن عائشة أن زوجها كان حراً وكلاً النقلين ثابت.	حديث بريرة.	اتفقوا على أن الأمة إذا عتقت تحت عبد أن لها الخيار، واختلفوا إذا عتقت تحت الحر هل لها خيار أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأهل المدينة والأوزاعي وأحمد والليث: لا خيار لها، وقال أبو حنيفة والثوري: لها الخيار حراً كان أو عبداً.	خيار العتق
قلت: تناقض يوجب الترجيح هنا، ويثبت أن الوهم قد يحدث في الصحاح!	قلت: تناقض يوجب الترجيح هنا، ويثبت أن الوهم قد يحدث في الصحاح!	لقوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام لهندي ما يكفيك وولدك بالمعروف).	حقوق الزوجة على الزوج
قلت: وحقوق معنوية كثيرة أيضاً، فليست القضية النفقة والكسوة فقط!	قلت: وحقوق معنوية كثيرة أيضاً، فليست القضية النفقة والكسوة فقط!	اتفقوا على النفقة والكسوة.	حقوق الزوجة على الزوج
وسبب اختلافهم هل النفقة		مالك: لا تجب النفقة على	وقت وجوب

النفقة	الزوج حتى يدخل بها. وللشافعي قولان أحدهما مثل قول مالك والقول الثاني أن لها النفقة بإطلاق.	لمكان الاستمتاع أو لمكان أنها محبوسة على الزوج كالعائبات والمريض؟ قلت: لمكان الأسرة لا للاستمتاع ولا للحبس!
مقدار النفقة	مالك: يختلف بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال، وبه قال أبو حنيفة. وذهب الشافعي إلى أنها مقدرة، فعلى الموسر مدان، وعلى الأوسط مد ونصف، وعلى المعسر مد.	سبب اختلافهم تردد حمل النفقة في هذا الباب على الإطعام في الكفارة أو على الكسوة. قلت: لم القياس هنا؟ لا داعي للتحديد.
نفقة الناشز والأمة	أما الناشز فالجمهور على أنها لا تجب لها نفقة، وشذ قوم فقالوا تجب لها النفقة. واختلفوا في الأمة.	قوله عليه الصلاة والسلام: (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف). وسبب الخلاف معارضة عموم الحديث للمفهوم من أن النفقة هي في مقابلة الاستمتاع. والقياس يقتضي أن الأمة لا نفقة لها إلا على سيدها الذي يستخدمها. قلت: النفقة مسئولية ليست مشروطة بـ«الاستمتاع».
حقوق الزوج على الزوجة بالرضاع وخدمة البيت	على اختلاف: قوم أوجبوا عليها الرضاع على الإطلاق وقوم لم يوجبوا ذلك عليها بإطلاق، ومالك أوجب ذلك على	سبب اختلافهم هل آية الرضاع متضمنة حكم الرضاع أعني إيجابه أو متضمنة أمره فقط؟ وأما من فرق بين الدنيئة والشريفة فاعتبر العرف والعادة

	الدينية ولم يوجب ذلك على الشريعة.	قلت: كله عرف وعادة.
هل المطلقة عليها رضاع؟	لا رضاع عليها إلا أن لا يقبل ثدي غيرها فعلية الرضاع وعلى الزوج أجر الرضاع هذا إجماع.	لقله سبحانه وتعالى: (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن).
نكاح الشغار	اتفقوا على أن صفته هو أن ينكح الرجل وليته رجلا آخر على أن ينكحه الآخر وليته ولا صداق بينهما إلا بضع هذه بضع الأخرى، واتفقوا على ثبوت النهي عنه.	
نكاح المتعة	أكثر فقهاء الأمصار على تحريمها، واشتهر عن ابن عباس تحليلها، وتبع ابن عباس على القول بها أصحابه من أهل مكة وأهل اليمن.	تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بتحريمه. باختلفت الأخبار في الوقت الذي وقع فيه التحريم ففي بعض الروايات أنه حرمها يوم خيبر وفي بعضها يوم الفتح وفي بعضها في غزوة تبوك وفي بعضها في حجة الوداع وفي بعضها في عمرة القضاء وفي بعضها في عام أوطاس.
	عنه أنه قال ما كانت المتعة إلا رحمة من الله عز وجل رحم بها أمة محمد ﷺ ولولا نهى عمر عنها ما اضطر إلى الزنا إلا شقي، وهذا الذي روي عن ابن عباس رواه عنه ابن جريج وعمرو بن دينار، وعن عطاء قال سمعت جابر	

	بن عبد الله يقول تمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ونصفا من خلافة عمر ثم نهى عنها عمر الناس.		
نكاح المحلل	مالك: هو نكاح مفسوخ. أبو حنيفة والشافعي: هو نكاح صحيح.	(لعن الله المحلل ...) الحديث.	فمن فهم من لعن التأثيم فقط قال النكاح صحيح، ومن فهم من التأثيم فساد العقد تشبيهاً بالنهي الذي يدل على فساد النهي عنه قال النكاح فاسد. قلت: المقصد فاسد لأن النكاح لا يقصد النكاح، بل التحليل. وبالتالي فالنكاح فاسد.
إضافة شرط في العقد	مالك: لا يلزم الشرط. الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وابن شبرمة: لها شرطها وعليه الوفاء.	حديث عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وحديث عقبة بن عامر (عن النبي ﷺ أنه قال أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج) والحديثان صحيحان أخرجهما الشيخان.	وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص. فأما العموم فحديث عائشة وأما الخصوص فحديث عقبة.

	()		
أنواع الطلاق	اتفقوا على أن الطلاق نوعان: بائن ورجعي، وأن الرجعي هو الذي يملك فيه الزوج رجعتها اختياريًا، وأن من شرطه أن يكون في مدخول بها. وأما الطلاق البائن فإنهم اتفقوا على أن البينونة إنما توجد للطلاق من قبل عدم الدخول، ومن قبل عدد التطليقات، ومن قبل العوض في الخلع.	لقلوله تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) إلى قوله تعالى: (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا)	أيضًا من حديث ابن عمر أنه ﷺ أمره أن يراجع زوجته لما طلقها حائضًا.
ما الذي يوجب البينونة؟	في طلاق الحر ثلاث تطليقات إذا وقعت مفترقات، واختلفوا إذا وقعت ثلاثًا في اللفظ.	لقلوله تعالى: (الطلاق مرتان) الآية.	
الطلاق بلفظ الثلاث	جمهور فقهاء الأمصار على أن الطلاق بلفظ الثلاث حكمه حكم الطلقة الثالثة، وقال أهل الظاهر وجماعة: حكمه حكم الواحدة ولا تأثير	(الطلاق مرتان) إلى قوله في الثالثة (فإن طلقها فلا تحل له)	البخاري ومسلم عن ابن عباس: قال كان الطلاق

	للفظ في ذلك، وحجة هؤلاء ظاهر قوله تعالى على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ عمر.	
هل الرق مؤثر في نقصان عدد الطلاق؟	حكى قوم أنه إجماع وأبو محمد بن حزم وجماعة من أهل الظاهر مخالفون فيه ويرون أن الحر والعبد في هذا سواء.	سبب الخلاف معارضة الظاهر في هذا للقياس، وذلك أن الجمهور صاروا إلى هذا المكان قياس طلاق العبد والأمة على حدودهما، وقد أجمعوا على كون الرق مؤثراً في نقصان الحد. أما أهل الظاهر فلما كان الأصل عندهم أن حكم العبد في التكليف حكم الحر إلا ما أخرجه الدليل، والدليل عندهم هو نص أو ظاهر من الكتاب أو السنة ولم يكن هناك دليل.
الطلاق السني	أجمع العلماء على أن المطلق للسنة في المدخول بها هو الذي يطلق امرأته في طهر لم يمسه فيها طليقة واحدة.	حديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام: (مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء).
حكم من طلق في وقت الحيض	الجمهور قالوا يمضي طلاقه، وقالت فرقة لا	من لم ير هذا الطلاق واقعاً فإنه اعتمد عموم قوله ﷺ (كل فعل

ينفذ ولا يقع.	والرجعة لا تكون إلا بعد طلاق، وروى الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطلقه ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ قال نعم وروى أنه الذي كان يفتي به ابن عمر.	أو عمل ليس عليه أمرنا فهو رد).
جواز وقوع الخلع عليه أكثر العلماء.	(فلا جناح عليهما فيا افتدت به) (حديث ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعيب عليه في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر بعد الدخول في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقبل الحديقة وطلقها طليقة واحدة).	قلت: الحديث هنا حكم في قضية ليس إلا، والآية هي الأصل.
مقدار ما يجوز لها أن تحتلع به إن مالكا والشافعي وجماعة قالوا: جائز أن تحتلع المرأة بأكثر مما يصير لها من الزوج في صداقها إذا كان النشوز من قبلها، وبمثلها وبأقل منه.		من شبهه بسائر الأعواض في المعاملات رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يجوز أكثر من ذلك.

		وقال قائلون: ليس له أن يأخذ أكثر مما أعطاه على ظاهر حديث ثابت	
صفة العوض	الشافعي وأبو حنيفة يشترطان فيه أن يكون معلوم الصفة ومعلوم الوجود، ومالك على جواز الغرر فيه.	سبب الخلاف تردد العوض هاهنا بين العوض في البيوع، أو الأشياء الموهوبة والموصى بها.	
جواز الخلع	خمس أقوال: قول إنه لا يجوز أصلاً، وقول إنه يجوز على كل حال أي مع الضرر، وقول إنه لا يجوز إلا مع مشاهدة الزنا، وقول مع خوف أن لا يقيما حدود الله، وقول إنه يجوز في كل حال إلا مع الضرر وهو المشهور.	قال ابن رشد: والفقه أن الفداء إنما جعل للمرأة في مقابلة ما بيد الرجل من الطلاق فإنه لما جعل الطلاق بيد الرجل إذا فرك المرأة جعل الخلع بيد المرأة إذا فركت الرجل.	قلت: هذا رجوع حسن لأصل المساواة، جزى الله خيرًا أبا الوليد.
نوع الخلع	جمهور العلماء على أنه طلاق وبه قال مالك، وأبو حنيفة سوى بين الطلاق والفسخ، وقال الشافعي: هو فسخ، وبه قال أحمد وداود ومن الصحابة ابن عباس. وفائدة الفرق هل يعتد به في التطلقات أم لا؟ وجمهور من رأى أنه طلاق يجعله بائناً.	قال (الطلاق مرتان) ثم ذكر الافتداء ثم قال (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره).	وعند المخالف أن الآية إنما تضمنت حكم الافتداء على أنه شيء يلحق جميع أنواع الطلاق، لا أنه الطلاق، فسبب الخلاف: هل اقتران العوض بهذه الفرقة يخرجها من نوع فرقة الطلاق إلى نوع فرقة الفسخ أم ليس يخرجها؟
هل له أن يتزوجها برضاها	الجمهور: له أن يتزوجها برضاها في عدتها، وقالت	سبب اختلافهم هل المنع من النكاح في العدة عبادة أو ليس	

في عدتها؟	فرقة من المتأخرين: لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة.	بعبادة بل معلل؟
الطلاق بالتامليك أم بالتخيير	الجمهور: نعم. ورأى مالك والشافعي أنه إذا طلقت نفسها بتمليكها إياها طلاقاً واحدة أنها تكون رجعية، لأن الطلاق إنما يحمل على العرف الشرعي وهو طلاق السنة. وإنما رأى أبو حنيفة أنها بائنة لأنه إذا كان له عليها رجعة لم يكن لما طلبت من التملك فائدة.	لما ثبت من تخيير رسول الله ﷺ نساءه قالت عائشة: (خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه).
ألفاظ الطلاق	أجمع المسلمون على أن الطلاق يقع إذا كان بنية ولفظ صريح. واختلفوا هل يقع بالنية مع اللفظ الذي ليس بصريح أو بالنية دون اللفظ أو باللفظ دون النية. قال الشافعي: ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاث: الطلاق والفراق والسراح، وهي المذكورة في القرآن، وقال بعض أهل الظاهر: لا يقع طلاق إلا بهذه الثلاث.	
هل يتوقف على النية؟	الشافعي وأبو حنيفة أن الطلاق لا يحتاج عندهما	قلت: كيف لا يحتاج إلى نية!؟

		إلى نية، وأما مالك فالمشهور عنه أن الطلاق يحتاج إلى نية.	
		مذهب الشافعي وأبي حنيفة في الكنايات الظاهرة أنه يرجع في ذلك إلى ما نواه ويصدق في ذلك.	حبلك على غاربك ومثل قوله أنت خلية وبرية
	وقال ابن عباس وقد سئل عنها (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) خرجه البخاري، ومسلم ذهب إلى الاحتجاج بقوله تعالى (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ...) الآية	مالك: على البت أي الثلاث وهو قول ابن أبي ليلى وزيد بن ثابت وعلي من الصحابة، والقول الثاني: أنه إن نوى بذلك ثلاثا فهي ثلاث، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة، وإن نوى يمينا فهو يمين يكفرها، وإن لم ينو به طلاقا ولا يمينا فليس بشيء هي كذبة، وقال بهذا القول الثوري. وإن أراد تحريمها بغير طلاق فعليه كفارة يمين، وهو قول الشافعي، وقول أن تحريم المرأة كتحريم الماء وليس فيه كفارة ولا طلاق، وقول أنه كالظهار.	من قال لزوجته أنت علي حرام
سبب الخلاف هل يتعلق الاستثناء بالأفعال الحاضرة الواقعة كتعلقه بالأفعال المستقبلية أم لا يتعلق؟		مالك: لا يؤثر الاستثناء في الطلاق شيئا، وقال أبو حنيفة والشافعي: إذا استثنى المطلق مشيئة الله لم يقع الطلاق.	(أنت طالق إن شاء الله)

		لا خلاف أن الطلاق بمشيئة من تصح مشيئته أو بشرط علق الطلاق بمشيئته.	إن علق الطلاق بمشيئة من تصح مشيئته أو بشرط
من شبهه بطلاق الهزل وكان الطلاق بالهزل عنده يقع قال: يقع هذا الطلاق، ومن اعتبر وجود الشرط قال: لا يقع لأن الشرط قد عدم.		خلاف.	تعليق الطلاق بمشيئة من لا مشيئة له كالصبي والمجنون
قلت: تطليق (بعض المرأة) عبث بدين الله تعالى، والأولى تعزيز هذا الزوج!		مالك وأبو حنيفة: تطلق. وقال داود: لا تطلق.	مسألة التبعض
قال ابن رشد: وشذ أبو محمد ابن حزم فقال: لا يقع طلاق بصفة لم تقع بعد ولا بفعل لم يقع، لأن الطلاق لا يقع في وقت وقوعه إلا بإيقاع من يطلق في ذلك الوقت ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع.		مالك قال يقع الطلاق لأنه اهتمه على أنه رجوع منه.	يقول أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً
قلت: على الرغم من وصف هذا الرأي بالشاذ إلا أنه أصلح لحفظ الأسرة المسلمة من اللعب بالطلاق بهذه الألفاظ السخيفة.			
سبب الخلاف هل المطلق من قبل الإكراه مختار أم ليس بمختار؟ وأما طلاق السكران فالسبب في اختلافهم هل حكمه حكم	قوله عليه الصلاة والسلام (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).	اتفقوا على أنه الزوج العاقل البالغ غير المكره، واختلفوا في طلاق المكره والسكران وطلاق	المطلق الجائر الطلاق

المجنون أم بينهما فرق؟ فألزمه أبو حنيفة كل شيء عقوبة له، وقال الليث: كل ما جاء من منطق السكران فموضوع عنه ولا يلزمه طلاق ولا عتق ولا نكاح ولا بيع ولا حد في قذف وكل ما جتته جوارحه فلازم له.		المريض وطلاق المقارب للبلوغ.	
سبب الخلاف اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع، لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث.		مالك: ترثه زوجته. الشافعي: لا ترث. أبو حنيفة: لها الميراث ما دامت في العدة. أحمد وابن أبي ليلى: لها الميراث ما لم تتزوج.	المريض الذي يطلق طلاقاً بائناً
هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدماً بالزمان على الطلاق أم ليس ذلك من شرطه؟ وأما الفرق بين التعميم والتخصيص فاستحسن مبني على المصلحة، وذلك أنه إذا عمم فأوجبنا عليه التعميم لم نجد سبيلاً إلى النكاح.	حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا طلاق إلا من بعد نكاح)، وفي رواية أخرى (لا طلاق فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك)، وثبت ذلك عن علي ومعاذ وجابر بن عبد الله وابن عباس وعائشة.	(إن الطلاق لا يتعلق بأجنبية أصلاً عم المطلق أو خص)، وهو قول الشافعي وأحمد وداود وجماعة. وقول إنه يتعلق بشرط التزويج عم المطلق جميع النساء أم خص، وهو قول أبي حنيفة وجماعة. وقول إنه إن عم جميع النساء لم يلزمه، وإن خصص لزمه، وهو قول مالك.	تعليق الطلاق على الأجنبية بشرط التزويج مثل أن يقول إن نكحت فلانة فهي طالق
سبب الخلاف معارضة القياس للظاهر وذلك أن ظاهر قوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم) يقتضي الوجوب،	قوله تعالى: (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) قوله تعالى: (وأشهدوا منكم)	أجمع المسلمون على أن الزوج يملك رجعة الزوجة في الطلاق الرجعي ما دامت في	الرجعة في الطلاق الرجعي

وتشبيه هذا الحق بسائر الحقوق التي يقبضها الإنسان يقتضي أن لا يجب الإشهاد. فكان الجمع بين القياس والآية حمل الآية على النذب.	ذوي عدل منكم)	العدة دون اعتبار رضاها، واتفقوا على أنها تكون بالقول والإشهاد، واختلفوا هل الإشهاد شرط؟ في صحتها أم ليس بشرط؟ فذهب مالك إلى أنه مستحب، وذهب الشافعي إلى أنه واجب.	
		لا تكون الرجعة إلا بالقول فقط، وبه قال الشافعي. وقال قوم: لا تصح الرجعة بالوطء إلا إذا نوى بذلك الرجعة لأن الفعل عنده يتنزل منزلة القول مع النية، وهو قول مالك. وأما أبو حنيفة فأجاز الرجعة بالوطء إذا نوى بذلك الرجعة ودون النية.	بم تكون به الرجعة؟
		مالك: لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها ولا ينظر إلى شعرها. وقال أبو حنيفة: لا بأس أن تتزين الرجعية لزوجها وتطيب له وتتشوف.	مقدار ما يجوز للزوج أن يطلع عليه من المطلقة الرجعية
	(حديث رفاعة بن سموءل أنه طلق امرأته	العلماء كلهم على أن المطلقة ثلاثا لا تحل	حكم البائنة بالثلاث

	لزوجها الأول إلا بعد الوطء	تيممة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها فأراد رفاة زوجها الأول أن ينكحها فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزويجها وقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة).
هل يحل الوطء المطلقة ثلاثاً وإن وقع في عقد فاسد؟	مالك وابن القاسم: لا يحل المطلقة إلا الوطء المباح. والشافعي وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي قالوا: يحل.	الخلاف في هذا كله آيل إلى هل يتناول اسم النكاح أصناف الوطء الناقص أم لا يتناوله؟
نكاح المحلل	مالك: النكاح فاسد ولا تحل به. وقال الشافعي وأبو حنيفة: النكاح جائز ولا تؤثر النية في ذلك، وبه قال داود وجماعة.	حديث علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر أنه قال ﷺ (لعن الله المحلل والمحلل له). قوله تعالى: (حتى تنكح زوجاً غيره)
غير المدخول بها	لا عدة عليها بإجماع.	قوله تعالى: (فما لكم عليهن من عدة تعتدونها).
عدة المدخول بها	ذوات الحيض الأحرار الجاريات في حيضهن على المعتاد فعدتهن ثلاثة قروء، والحوامل منهن	سبب الخلاف اشتراك اسم القرء فإنه يقال في كلام العرب على حد سواء على الدم وعلى الأطهار.

	عدتهن وضع حملهن، واليائسات منهن عدتهن ثلاثة أشهر، ولا خلاف في هذا لأنه منصوص عليه.	(واللائسي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم) الآية. (قوله ﷺ: مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها إن شاء قبل أن يمسه فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء).
التي تطلق ولا تحيض وهي في سن الحيض	تنتظر عند مالك تسعة أشهر. وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور في التي ترتفع حيضتها وهي لا تياس منها في المستأنف إنها تبقى أبدا تنتظر حتى تدخل في السن الذي تياس فيه من المحيض وحينئذ تعد بالأشهر.	قال ابن رشد: وهذا الرأي فيه عسر ورج ولو قيل إنها تعد بثلاثة أشهر لكان جيدا. قلت: صدقت! يصعب علي فهم مثل هذه الفتاوى الشديدة.
المستراية أعني التي تجد حسا تظن به أنه حمل	تمكث أكثر مدة الحمل، وقد اختلف فيه فقيل في المذهب: أربع سنين وقيل خمس سنين وقال أهل الظاهر: تسعة أشهر.	قلت: أربع سنين وخمس سنين؟ أي طب يقول بهذا؟
عدة غير الحرائر	الجمهور على أن عدتهن حيضتان، وذهب داود وأهل الظاهر إلى أن عدتهن ثلاث حيض	قوله تعالى: (والمطلقات)، وهي ممن ينطلق عليها اسم المطلقة، واعتمد الجمهور تخصيص هذا العموم بقياس الشبه وذلك أنهم

كالخرة، وبه قال ابن سيرين.	شبهوا الحيض بالطلاق والحد، أعني كونه منتصفاً مع الرق. وإنما جعلوها حيضتين لأن الحيضة الواحدة لا تتبعض.		
الأمة المطلقة اليائسة من المحيض أو الصغيرة	مالك: عدتها ثلاثة أشهر. وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأبو ثور وجماعة عدتها شهر ونصف شهر.		
أحكام العدة	اتفقوا على أن للمعتدة الرجعية: النفقة والسكنى وكذلك الحامل واختلفوا في سكنى المبتوتة ونفقتها. قوله تعالى في الرجعيات: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآية ولقوله تعالى: (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن). (حديث فاطمة بنت قيس أنها قالت طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فأتيت النبي ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة)، وروي عن عمر أنه قال في حديث فاطمة هذا: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة يريد قوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآية.		
عدة الموت	عدة الحرة من زوجها	قوله تعالى (يتربصن	

	الحر أربعة أشهر وعشرا واختلفوا في عدة الحامل وفي عدة الأمة.	بأنفسهن أربعة أشهر (وعشرا)	
الحامل التي يتوفى عنها زوجها	قال فقهاء الأمصار عدتها أن تضع حملها. وروى مالك عن ابن عباس أن عدتها آخر الأجلين يريد أنها تعتد بأبعد الأجلين إما الحمل وإما انقضاء العدة عدة الموت، وروى مثل ذلك عن علي بن أبي طالب. والحجة لهم أن ذلك هو الذي يقتضيه الجمع بين عموم آية الحوامل وآية الوفاة.	قوله تعالى: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (... سبعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر ... فجاءت رسول الله ﷺ فقال لها: قد حللت فانكحي من شئت)	
المتعة للمطلقة	الجمهور على أن المتعة ليست واجبة في كل مطلقة، وقال قوم من أهل الظاهر هي واجبة في كل مطلقة، وقال قوم هي مندوب إليها. قال أبو حنيفة هي واجبة على كل من طلق قبل الدخول ولم يفرض لها صداقا مسمى.	قوله تعالى: (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره)	واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا)، فاشترط المتعة مع عدم المسيس وقال تعالى: (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم)، فعلم أنه لا متعة لها.
متعة المختلعة	الجمهور على أن المختلعة لا متعة لها، وأهل الظاهر يقولون هو شرع، وأما مالك فإنه حمل الأمر بالمصلحة على التدب.		

حكم الحكمين	أجمعوا على أن الحكمين إذا اختلفا لم ينفذ قولهما، وأجمعوا على أن قولهما في الجمع بينهما نافذ بغير توكيل من الزوجين. واختلفوا في تفريق الحكمين بينهما إذا اتفقا على ذلك هل يحتاج إلى إذن من الزوج أو لا يحتاج إلى ذلك؟ فقال مالك يجوز، وقال الشافعي وأبو حنيفة ليس لهما ذلك.	(حديث علي ... أنه قال للحكمين هل تدريان ما عليكما إن رأيتهما أن تجمعا جمعتهما وإن رأيتهما أن تفرقا فرقتهما فقالت المرأة رضيت بكتاب الله وبما فيه لي وعلي فقال الرجل أما الفرق فلا، فقال علي: لا والله لا تنقلب حتى تقر بمثل ما أقرت به المرأة)
-------------	---	---

	()		
هل تطلق المرأة بانقضاء الأربعة الأشهر المضرورية؟	مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وداود والليث: إما فاء وإما طلق، وهو قول علي وابن عمر. وذهب أبو حنيفة والثوري والكوفيون إلى أن الطلاق يقع بانقضاء الأربعة الأشهر إلا أن يفى فيها، وهو قول ابن مسعود.	قوله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) الآية.	سبب الخلاف هل قوله تعالى: (فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم) أي فإن فاءوا قبل انقضاء الأربعة الأشهر أو بعدها؟
اليمين التي يكون بها الإيلاء	قال مالك: يقع الإيلاء بكل يمين، وقال الشافعي: لا يقع إلا بالأيان المباحة في الشرع.		
لحوق حكم الإيلاء للزوج إذا ترك الوطء بغير يمين	الجمهور على أنه لا يلزمه حكم الإيلاء بغير يمين، ومالك يلزمه.		الجمهور اعتمدوا الظاهر ومالك اعتمد المعنى. قلت: المعنى أولى وليست القضية (اليمين) هنا.
الطلاق الذي يقع بالإيلاء	عند مالك والشافعي أنه رجعي لأن الأصل أن كل طلاق وقع بالشرع أنه		سبب الاختلاف معارضة المصلحة المقصودة بالإيلاء للأصل المعروف في الطلاق.

		يحمل على أنه رجعي إلى أن يدل الدليل على أنه بائن. وقال أبو حنيفة وأبو ثور: هو بائن وذلك أنه إن كان رجعيًا لم يزل الضرر عنها بذلك لأنه يجبرها على الرجعة.	
		مالك: يطلق القاضي عليه، وقال أهل الظاهر: يحبس حتى يطلقها بنفسه.	هل يطلق القاضي إذا أبى الفيء؟
حجة ابن عباس أن العدة إنما وضعت لبراءة الرحم وهذه قد حصلت لها البراءة، وحجة الجمهور أنها مطلقة فوجب أن تعتد كسائر المطلقات. وسبب الخلاف أن العدة جمعت عبادة ومصلحة، فمن لحظ جانب المصلحة لم ير عليها عدة، ومن لحظ جانب العبادة أوجب عليها العدة.		الجمهور على أن العدة تلزمها، وقال جابر بن زيد: لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض، وهو مروي عن ابن عباس.	هل للزوجة المولى منها عدة؟
		مالك قال إيلاء العبد شهران على النصف من إيلاء الحر قياسا على حدوده وطلاقه، وقال الشافعي وأهل الظاهر إيلاؤه مثل إيلاء الحر أربعة أشهر.	إيلاء العبد

	()		
	قوله تعالى: (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) الآية. (حديث خولة بنت مالك ابن ثعلبة قالت ظاهر مني زوجي أويس بن الصامت فجئت رسول الله ﷺ أشكو إليه ورسول الله يجادلني فيه ويقول: اتقي الله فإنه ابن عمك، فما خرجت حتى أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما) الآيات فقال ليعتق رقبة، قالت لا يجد، قال فيصوم شهرين متتابعين، قالت يا رسول الله إنه شيخ كبير ما به صيام، قال فليطعم ستين مسكينا، قالت ما عنده من شيء يتصدق به، قال فإني سأعينه بعرق من		ما الأصل في الظهار؟

	تمر قالت وأنا أعينه بعرق آخر، قال لقد أحسنت أذهبي فأطعمني عنه ستين مسكينا) خرج أبو داود..		
ألفاظ الظهار	أنت علي كظهر أمي. واختلفوا إذا ذكر غير الظهر أو ذكر ظهر من تحرم عليه، قال مالك هو ظهار، وقال جماعة من العلماء: لا يكون ظهارا إلا بلفظ الظهر والأم. وقال أبو حنيفة: يكون بكل عضو يحرم النظر إليه.	معارضة المعنى للظاهر وذلك أن معنى التحريم تستوي فيه الأم وغيرها من المحرمات والظهر وغيره من الأعضاء، وأما الظاهر من الشرع فإنه يقتضي أن لا يسمى ظهارا إلا ما ذكر فيه لفظ الظهر والأم.	
شروط وجوب الكفارة	الجمهور على أنها لا تجب دون العود، وشذ مجاهد وطاوس فقالا: تجب دون العود.	(ثم يعودون لما قالوا)	
الظهار من الأمة	مالك والثوري وجماعة: الظهار منها لازم كالظهار من الزوجة الحرة، وكذلك المدبرة وأم الولد. وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا ظهار من أمة. وقال الأوزاعي: إن كان يطاءً أمته فهو منها مظاهر، وإن لم يطاءها فهي يمين وفيها كفارة.	(والذين يظاهرون من نساءهم)	
هل تظاهر المرأة من الرجل؟	آراء الأول: لا يكون منها ظهار وهو قول مالك والشافعي. والثاني: أن عليها كفارة		

		يمين. والثالث: أن عليها كفارة الظهار.	
فيما يحرم على المظاهر	المظاهر يحرم عليه الوطء واختلفوا فيما دونه، فذهب مالك إلى أنه يحرم أنواع الاستمتاع مما دون الجماع، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: إنما يحرم الظهار الوطء في الفرج فقط لا ما عدا ذلك، وبه قال الثوري وأحمد وجماعة.	قوله تعالى: (من قبل أن يتماسا)	لفظ التماس.
هل يدخل الإيلاء على الظهار؟	أبو حنيفة والشافعي يقولان: لا يتداخل الحكمان، وبه قال الأوزاعي وأحمد وجماعة. وقال مالك: يدخل الإيلاء على الظهار بشرط أن يكون مضارا.		سبب الخلاف مراعاة المعنى واعتبار الظاهر، فمن اعتبر الظاهر قال: لا يتداخلان، ومن اعتبر المعنى قال: يتداخلان إذا كان القصد الضرر.
كفارة الظهار	أجمعوا على أنها ثلاثة أنواع: إعتاق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا وأنها على الترتيب.		
هل من شرط الرقبة أن تكون مؤمنة؟	ذهب مالك والشافعي إلى أن ذلك شرط في الإجزاء، وقال أبو حنيفة: يجزئ في ذلك رقبة الكافر.		

	()		
صور الدعاوى التي يجب بها اللعان بمجرد القذف	صورتان: إحداهما دعوى الزنا والثانية نفى الحمل. ودعوى الزنا لا يخلو أن تكون مشاهدة: أعني أن يدعي أنه شاهدها تزني، أو تكون دعوى مطلقة والجمهور على جوازها. أما مالك فإنه لا يجوز اللعان عنده بمجرد القذف، وإذا نفى الحمل فلا يخلو أن ينفيه أيضًا نفياً مطلقاً أو يزعم أنه لم يقر بها بعد استبرائها.	قوله تعالى: (والذين يرمون أزواجهم) الآية.	حجة مالك ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك، منها قوله في حديث سعد: رأيت لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، وحديث ابن عباس، وفيه: فجاء رسول الله ﷺ فقال: والله يا رسول الله لقد رأيت بعيني وسمعت بأذني.
وقت نفى الحمل	قال الجمهور: ينفيه وهي حامل.		
إذا أقام الشهود على الزنا هل له أن يلاعن أم لا؟	قال أبو حنيفة وداود: لا يلاعن لأن اللعان إنسا جعل عوض الشهود، وقال مالك والشافعي يلاعن لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع بالحق.	قوله تعالى: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) الآية.	

صــــــــــــفات المتلاعنين	يجوز اللعان بين كل زوجين هذا قول مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا لعان إلا بين مسلمين حرين عدلين. وبالجملة فاللعان عندهم إنما يجوز لمن كان من أهل الشهادة.	قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن)	معتمد الحنفية أن اللعان شهادة فيشترط فيها ما يشترط في الشهادة إذ قد ساهم الله شهداء.
حكم نكول أحدهما	أما إذا نكل الزوج فقال الجمهور: إنه يحسد، وقال أبو حنيفة: إنه لا يحسد ويحبس. وإذا نكلت هي: قال الشافعي ومالك وأحمد والجمهور: إنها تحسد وحدها الرجم إن كان فيها شروط الإحصان، وإما الجلد. وقال أبو حنيفة: إذا نكلت وجب عليها الحبس حتى تلاعن.	قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات) الآية. قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث زنا بعد إحصان أو كفر بعد إيمان أو قتل نفس بغير نفس.	
هل له أن يراجعها؟	قال مالك والشافعي والثوري وداود وأحمد وجهور فقهاء الأمصار إنها لا يجتمعان أبدا وإن أكذب نفسه. وقال أبو حنيفة وجماعة إذا أكذب نفسه جلد الحد وكان خاطباً من الخطاب.	(قول رسول الله ﷺ لا سبيل لك عليها).	

هل تجب الفرقة؟	ذهب الجمهور إلى أن الفرقة تقع باللعان، وقال طائفة من أهل البصرة: لا يعقب اللعان فرقة، واحتجوا بأن ذلك حكم لم تتضمنه آية اللعان ولا هو صريح في الأحاديث	أحاديث اللعان من أن رسول الله ﷺ فرق بينهما.	حجة الجمهور أنه قد وقع بينهما من التقاطع والتباغض والتهاتر وإبطال حدود الله ما أوجب أن لا يجتمعا بعدها أبداً، وذلك أن الزوجية مبناهما على المودة والرحمة وهؤلاء قد عدموا ذلك كل العدم، ولا أقل من أن تكون عقوبتهما الفرقة. قلت: هذا ربط حسن بمقاصد الزواج.
إذا قلنا إن الفرقة تقع فهل ذلك فسخ أو طلاق	قال مالك والشافعي هو فسخ، وقال أبو حنيفة هو طلاق بائن.		حجة مالك تأييد التحريم به فأشبه ذات المحرم.